جريدة الرقيب البغدادية ١٩٠٩-١٩١٠م
أنموذجا للصحافة الناقدة

د. لمى عبدالعزيز مصطفى[*]

تمهيد:

تعود البدايات الأولى لنشأة الصحافة الرسمية في العراق، عندما أقدم مدحت باشا(١٨٦٩ – ١٨٧٢م) على اصدار أول جريدة رسمية في العراق، وتحديدا في ولاية بغداد تحت اسم(الزوراء) في ١٥ حزيران ١٨٦٩[١] أما في ولاية الموصل فقد صدرت أول جريدة رسمية فيها في ٢٥ حزيران ١٨٨٥م والتي حملت اسم(موصل)[٢]، أعقبها بالصدور جريدة(بصرة) سنة ١٨٨٩م في ولاية البصرة[٣] أما فيما يخص الصحف الأهلية فقد افتقر العراق وحتى سنة ١٩٠٨م إلى وجود أية

---

[*] مدرس – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الموصل.

[١] من المفيد بالاشارة إلى أن(الزوراء) لم تكن الجريدة الرسمية في هذه الولاية، إذ تشير أحد المصادر إلى قيام والي بغداد(نور الدين بك)، باصدار جريدة أخرى حملت(صدى الإسلام)، وصدر العدد الأول منها في ٢٣ تموز ١٩١٥م، واستمرت في الصدور حتى الاحتلال البريطاني في آذار ١٩١٧م. انظر: زاهدة ابراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية،(بغداد، ١٩٦٧)، ص١٠٠.

[٢] وائل عزت البكري، تطور النظام الصحفي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٨٠ دراسة تحليلية، دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد، ١٩٩٤)، ص١٧.

[٣] من الجدير أن هذه الصحف استمرت في الصدور حتى الاحتلال البريطاني لهذه الولايات، فقد توقف صدور جريدة(بصرة) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م في أعقاب احتلال القوات البريطانية للبصرة، وللسبب ذاته توقفت جريدة(الزوراء) عن الصدور في ١١ آذار ١٩١٧م، في حين توقفت جريدة(موصل) عن الصدور في أواخر تشرين الأول ١٩١٨م. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، جـ ١،(مطبعة العرفان، لبنان، ١٩٧١م) ص ص ٦٠-٦١.

جريدة صادرة، إذ لم تمنح الحكومة العثمانية أي امتياز لأية جريدة مهما كان نوعها[١].

وبالنظر لكون هذه الصحف رسمية وتعتبر لسان حال الولاية التي تصدر فيها، فقد كانت وجها من وجوه السلطة العثمانية، لأنها تأسست على يدها ومن أجل حكومتها، وكانت هي المشرفة على تحريرها وتمويلها وطبعها وتوزيعها، فكانت لسان حال السلطان، تشيد به وبلسانه تنطق.

ويقدم لنا علي الوردي في مؤلفه الموسوم "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، نموذجا يمثل الحدود التي كان بإمكان الصحفي أن يتحرك في نطاقها، وذلك عندما سأل مراسل فرنسي في اسطنبول، مدير الرقابة،عن الحدود التي يستطيع أن يكتب فيها دون أن تمزق مقالاته، فأجابه مدير الرقابة: "قائلا تستطيع أن تتكلم عن أي شيء". ولما أبدى المراسل دهشته من هذا الجواب، أخذ مدير الرقابة يوضح له المقصود من عبارة "كل شيء" وقال له: "طبعا أي شيء سوى – وانت تفهم طبعاً – عن أصحاب التيجان والحكومات الأجنبية والفوضوية والاشتراكية والثورة والاضطرابات والحرية وحقوق الشعب والسياسة الخارجية والسياسة الداخلية والدين والكنائس والمساجد و(محمد والمسيح وموسى) والأنبياء والالحاد والتفكير الحر والسلطات والأنوثة والحريم والوطن والأمة والقومية والعالمية والجمهورية والنواب والشيوخ والدستور والمؤامرات والقنابل ومدحت باشا وكمال بك والاصلاحات والجراد وشهر آب "أغسطس" وبعض المواضيع المتصلة إلى حد ما بهذه المواضيع". أما الموضوعات المسموح الكتابة عنها فهي "... المطر والطقس على أن لا تذكر المطر في آب(اغسطس) أو ضوء القمر وتستطيع أن تتكلم عن الكلاب في الشوارع على أن لا تطلب إبادتها وتستطيع أن تتكلم عن السلطات ما

[١] سنان سعيد،حرية الصحافة حتى عام١٩١٧ "دراسات في الصحافة العراقية"،السلسلة الإعلامية(٣٠)،مديرية الاعلام العامة،بغداد،١٩٧٢،ص١٤.

دمت لا تشير إلى الفساد وتستطيع أن تتكلم عن صاحب الجلالة والامبراطورية وتتفانى في مدحهما"[١].

دخلت الصحافة العراقية مرحلة جديدة، عند اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨م[٢] إذ استطاع العديد من اولئك الرواد الأوائل الحصول على امتياز اصدار صحف سياسية وفكرية[٣] ومنها جريدة الرقيب موضوعة البحث.

ومما يلحظ أنه على الرغم من الكم الهائل من الصحف التي عاصرت جريدة الرقيب، إلا أن هذه صحف لم تعمر طويلا، لأسباب عديدة كأن تكون فنية أو مادية أو سياسية[١].

---

[١] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ ٣،(بغداد، ١٩٧٢)، ص ص٢١-٢٢.

[٢] اختلفت المصادر التي تبحث في تاريخ الصحافة العراقية في تحديد عدد ثابت لمجموع الصحف التي صدرت في أعقاب اعلان الدستور العثماني، فعلى سبيل المثال، أورد المؤرخ عبد الرزاق الحسني في مؤلفه الموسوم : "تاريخ الصحافة العراقية". أن عدد الصحف التي صدرت في العراق خلال ثلاث سنوات من اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م بلغ زهاء(٦٩) جريدة، في حين أورد عباس ياسر الزيدي في اطروحته لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة: تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦، أن عدد الصحف التي صدرت بعد عام من اعلان الدستور بلغ(٥٢) جريدة. ينظر، الحسني، المصدر السابق ص ص ٦٠ – ٧٢ ؛ عباس ياسر الزيدي، تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٣٦، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص١٥.

[٣] شهدت ولاية بغداد اصدار أول صحيفة أهلية حملت اسم(بغداد) وصدر العدد الأول منها في ٦ آب ١٩٠٨،وكان صاحب امتيازها(مراد سليمان)، أما ثاني جريدة أهلية صدرت في العراق وتحديدا سنة ١٩٠٩م فكانت جريد العراق وصاحب امتيازها الأديب المعروف(عبد الجبار الخياط)، ثم أعقبتها في الصدور جريدة(الرقيب).كما شهدت السنة ذاتها اصدار عدد من الصحف وهي على التوالي: الارشاد، الانقلاب،التعاون،الروضة،الحقيقة،الصائب،ابن الهور،البرق ما بين النهرين، فضلا عن استمرار جريدة الزوراء في الصدور، انظر: منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من ١٨٦٩ – ١٩٢١م،(بغداد، ١٩٦٩)، ص٥٩.

لذا يُعدُ هذا البحث محاولة لجذب أنظار الباحثين إلى أحد المصادر المهمة لدراسة تاريخ العراق الحديث، من خلال تسليط الضوء على أسباب صدورها، والدور الذي اضطلعت به كنموذج للصحافة الناقدة لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى الحد الذي دفع أحد معاصري تلك الفترة إلى وصفها بأنها كانت "أجرأ الصحف آنذاك في نصرة الحق وفي مقارعة ظلم الحكومة"[٢].

أولاً: تأسيس الجريدة

تعد جريدة الرقيب ثالث جريدة أهلية صدرت في العراق، حيث صدر العدد الأول منها في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٠٩م، إذ كانت تصدر بصفحتين من الحجم المتوسط، كانت الصفحة الأولى باللغة العربية، والصفحة الثانية كتبت باللغة التركية، ثم ازدادت صفحاتها حيث أخذت تصدر بواقع أربع صفحات بعد عددها الثاني، فقد خصصت ثلاث صفحات باللغة العربية أما الصفحة الأخيرة فكانت باللغة التركية[٣]. وقد جاء في ترويستها أنها "جريدة عربية تركية خادمة لترقي الوطن بكمال الحرية"[٤]، صدرت أول الأمر مرة في الأسبوع[٥].

---

[١] قدت جريدة الرقيب في إحدى مقالاتها كشفا باسماء الصحف التي صدرت في ولاية بغداد واحتجبت عن الصدور بعد فترة قصيرة من إصدارها مبينة أسباب ذلك الاحتجاب بقولها: "إن الجرائد التي صدرت في الولاية بعد اعلان الدستور لم يتم على أغلبيتها الحول إلا بغداد فقد أتمت حولها واحتجبت ثم العراق ولم يدم اصدارها سوى أيام قلائل ثم الارشاد وانقطعت لسفر صاحبها ثم الانقلاب بعد أن تحولت من يد لأخرى ثم انقطعت لسفر مديرها الأخير ثم الصائب فكان عمرها قصيراً ..."، انظر: جريدة الرقيب، العدد(١٠١) في ١٦ ربيع الأول ١٣٢٨هـ.

[٢] مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، دار الساقي،(بيروت، ١٩٩٨)، ص٩٤.

[٣] الزيدي، المصدر السابق، ص٥٧.

[٤] روفائيل بطي،الصحافة في العراق،معهد الدراسات العربية،(القاهرة،١٩٥٥)،ص٧١.

[٥] المصدر نفسه.

أمام الإقبال الذي لقيته هذه الجريدة أصبحت تصدر مرتين اسبوعيا[١]، ثم لثلاث مرات[٢]، وعن أسباب ذلك يعلق عبد اللطيف ثنيان[٣](رئيس تحرير الجريدة) على ذلك بقوله: "بناءً على اصرار أغلب القراء علينا بإصدار الجريدة مرتين في الأسبوع التزمنا إصدارها بصورة فوق العادة لأننا ذكرنا في العدد الأول إننا لا نصدرها مرتين أو أكثر في الأسبوع إلا بعد وصول مطبعتنا الخصوصية"[٤].

المتتبع لأعداد الجريدة يستنبط الأهداف التي توخاها رئيس تحرير الجريدة من اصدارها، وكما جاء في افتتاحية العدد الأول من الجريدة حين يذكر قائلا:

"إرتأيت نشر جريدة حرة مطلقة العنان خادمة للوطن والامة تحت عنوان(الرقيب) مستعدة لقبول ما يرد عليها من المقالات العربية والتركية"[٥].

أما عن أبواب الجريدة، فتصدرت الصفحات الأولى للجريدة، تقويم اسبوعي لأوقات الصلاة وحالة الطقس والعطل الأسبوعية، وكثيرا ما كرست عدد من صفحاتها لنشر القوانين والأوامر السلطانية فضلا عن مقررات المجلس العمومي، وفي محاولة من الجريدة للفت أنظار المسؤولين إلى الوضع المزري الذي كانت تعيشه بعض القطاعات الخدمية، فقد تم استحداث أحد الأبواب التي حملت عنوان "مصاحبة" وهي عبارة عن محاورة بين شخصين يدور موضوعهما حول عدد من المشاكل، منها: قلة رواتب الموظفين، غلاء الأسعار، قلة نظافة الطرق والأزقة وغيرها من المشاكل الأخرى، في الوقت نفسه عنيت الجريدة بتقصي أحوال

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٢١) في ٢١ جمادي الأولى ١٣٢٧هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(١٣٤) في ٣ رجب ١٣٢٨هـ.

[٣] عبد اللطيف ثنيان: صحفي رائد وأديب، ولد ببغداد سنة ١٨٦٧م، أنشأ سنة ١٩٠٢م مكتبة، كانت تجلب لها الكتب من مصر واستانبول وغيرهما، شغل العديد من الوظائف الإدارية، انتخب عن لواء ديالى سنة ١٩٣٤م، ثم نائبا عن لواء بغداد سنة ١٩٣٩م، له العديد من المؤلفات، توفي سنة ١٩٤٠م. للتفاصيل،انظر:مير بصري، أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، ج١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧١م، ص ص٧٨ – ٧٩.

[٤] التكريتي، المصدر السابق، ص٨٩.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(١)، ٦ محرم ١٣٢٧هـ.

الولايات من خلال أحد أبوابها الثابتة التي حملت عنوان "رسائل من الأقاليم"، استعرض من خلالها المراسل حاجات ومتطلبات تلك المناطق. أما ما يخص الأحداث التي تدور خارج العراق فكثيرا ما اقتبست هذه الجريدة الأخبار من مجموعة من الجرائد التي كانت ترد عبر البريد إلى ادارة الجريدة على سبيل التبادل أو المراسلة[١]. إذ كانت الجريدة تنشر الخبر الوارد في الجريدة تحت عنوان "مقتبسات" ويذيل الخبر باسم الجريدة التي اقتبست منها الخبر.

وأهم من حرر في الجريدة اضافة إلى رئيس تحريرها(عبد اللطيف ثنيان) عددا من المثقفين نذكر منهم معروف الرصافي[٢] وشكري الفضلي[٣] واخرون فيما اضطلعت عددا من المطابع بمهمة طبع واعداد الجريدة خلال مسيرتها القصيرة والبالغة سنتين، ففي بداية صدورها تولت مطبعة الولاية طبعها واضطلعت مطبعة الآداب بهذه المهمة فيما بعد[٤]، أما ثمن العدد الواحد فكان(١٠) بارات[٥] وفي الخارج(١٥) بارة، فيما بلغ قيمة الاشتراك السنوي في بغداد(٣٠)[٦] قرشا وفي الخارج(٣٥) قرشا.

---

[١] نذكر من هذه الجرائد التي ازدهرت في أعقاب الانقلاب العثماني، ومنها جريدة المقطم الأسبوعي، العدل، اللاذقية، الاتحاد العثماني، الرغائب، وعدداً أخر من الجرائد.

[٢] معروف الرصافي مواليد ١٨٧٥ شاعر وكاتب له العديد من المؤلفات منها(ديوان الرصافي) وله كتب في الدراسات الأدبية منها(الأدب العربي) و(الأدب الرفيع في ميزان الشعر وقوافيه) توفي سنة ١٩٤٥.

[٣] شكري الفضلي مواليد ١٨٨٢ كاتب كردي نشر العديد من المقالات والأبحاث عن المسألة الكردية وحياة الأكراد وتقاليدهم الاجتماعية توفي سنة ١٩٢٦.

[٤] الزيدي، المصدر السابق، ص٧٦.

[٥] البارة:عملة فضية عثمانية شاع استخدامها في الولايات العراقية منذ القرن السادس عشر الميلادي،للتفاصيل:انظر:خليل علي مراد،النظام المالي،في موسوعة الموصل الحضارية،ج٤،(الموصل،١٩٩٢)،ص٢٤٩.

[٦] القرش:عملة عثمانية فضية شاع استخدامها في نهاية القرن السابع عشر، للاستزادة، انظر:المصدر نفسه.

لم يقتصر موقف الجريدة على ذكر الخبر فحسب بل كثيرا ما الحقت به تعليقا يتضمن رأي الجريدة في الموضوع، والخبر الذي كانت تعالجه على خلاف ما كانت تفعل الكثير من الصحف من نقل مقالات الغير وارائهم، ويقول أحد [أعمدة الصحافة العراقية] إن موقف الجريدة جعلها "أجرأ صحف وقتها وأشدها شعورا بالواجب"[١].

كما انفردت الجريدة بمواقفها الجريئة في "التعقيب" لما يمكن تعقيبه من "أحوال المأمورين والأهالي على اختلاف مللهم وتباين نحلهم وتضارب أجوائهم، فتذكر الحسن منه وتطريه لتقتدي به، وتذكر القبيح وتستهجنه ليتجنبه الغير"[٢] ففي إحدى مقالاتها التي حملت عنوان "كتاب لأنظار والي الولاية" فندت فيه ادعاءات الحكومة لاستتباب الأمن، ومما جاء فيه: "يا حضرة الناظم – ويقصد به ناظم باشا والي بغداد(١٩١٠-١٩١١) – إن أطراف الولاية لا يمضي فيها يوم تقريبا بلا وقوع جرح أو قتل أو سرقة أو نهب"[٣].

وفي أعقاب الانقلاب العثماني ١٩٠٨ انتهجت الجريدة مع بداية صدورها سياسة قائمة على الدفاع عن الدستور العثماني الذي أعاد الاتحاديون العمل به سنة ١٩٠٨م فطالبت باحترام نصوصه وهاجمت كل من تعرض له، إذ جاء في مقال للرقيب تحت عنوان "تأييد المشروطية والإشتراك فيه" ما يلي: "لا يخفى على عموم اخواننا العثمانيين ما كنا نلاقيه في الدور السالف من أنواع الظلم والتعدي والاستبعاد وما كنا نئن تحت ثقله حتى قيض الله سبحانه لهذه الملة المظلومة من قام بنصرتها وهم جمعية الاتحاد والترقي الذين طالما ذكرنا فضلهم على الأمة ونوهنا بذكرهم وحمدنا الله عز وجل على أنهم تمكنوا بمعونته تعالى من قلب ذلك

---

[١] الزيدي، المصدر السابق، ص٧٦.

[٢] جريدة الرقيب، العدد الأول، ٦ محرم ١٣٢٧هـ.

[٣] عبد الكريم، المصدر السابق، ص٩٦. ومما يلحظ أن انتقاد الجريدة لم يقف عند هذا الحد بل أنها كثيرا ما انتقدت بعض ما كانت تنشره بعض الصحف من مقالات، للتفاصيل، انظر: جريدة الرقيب، العدد(٩) في ٣ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

الدور بلا إراقة دم ولا إثارة حرب"[١] إلا أن الجريدة سرعان ما عدلت عن سياستها تلك مع تنكر الاتحاديين لمبادئ الحرية والمساواة، وافتضاح اهدافهم الحقيقية، فشنت جريدة الرقيب حملة ضد الكتاب والصحفيين الأتراك "الذين كانوا يعملون لغاية معلومة وسياسة معينة أتفقوا عليها، لعل أبرزها اثارة النعرات الطائفية بين جميع عناصر الدولة العثمانية"[٢].

على الرغم من قصر عمر الجريدة الزمني إذ لم تستمر في الصدور سوى سنة واحدة(١٩٠٩–١٩١٠م)، إذ صدر منها(١٧٣) عددا، إلا أنه يمكن عدها مصدراً مهماً لدارسي تاريخ العراق الحديث في تلك المدة فضلاً عن كونها إنموذجا للصحافة الناقدة آنذاك، فقد حرصت الجريدة على متابعة ونقد مجمل أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية. كما تابعت بشيء من التفصيل جهود بعض الولاة للنهوض بواقع الولايات العراقية فعلى سبيل المثال، باركت الجريدة في إحدى مقالاتها والتي حملت عنوان "الولاية وأعمال واليها الهمام" جهود والي بغداد(محمد شوكت ١٩٠٩–١٩١٠م) الاصلاحية[٣]. بينما نجدها وفي اعداداً أخرى تنتقد ولاة آخرين وتتهمهم بالكذب والمماطلة والنفاق"[٤].

ثانياً: تصديها لأوضاع التعليم في العراق:

لم يكن التعليم قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بشيء يذكر، حيث اقتصرت الدراسة على المدارس الدينية، ومدارس الصبيان(الكتاتيب)، اضافة إلى مدارس الارساليات التبشيرية التي دأبت الدول الأجنبية على افتتاحها في العديد من الولايات العثمانية ومنها العراق.

---

[١] الزيدي، المصدر السابق، ص٧٨.

[٢] ((اتحاد العناصر، كلمة الحق إن كانت مرة))، جريدة الرقيب، العدد ٦٠، ١٦ شوال ١٣٢٧هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(٥٥) في ٢٥ رمضان ١٣٢٧هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(٤٩) في ٢٠ رمضان ١٣٢٧هـ.

وفي سنة ١٨٦٩م خطى نظام التعليم في الدولة العثمانية خطوة يمكن عدّها نقلة نوعية في ميدان الخدمات التعليمية من خلال صدور نظام المعارف العمومية "معارف عمومية نظامنامة سي" الذي عدّ أول تشريع متكامل لوضع دعائم التعليم المدني الحديث في الدولة العثمانية، الا ان معطيات هذه الدعائم لم تظهر بشكل جلي الا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما ظهرت المدارس الابتدائية بعدها ظهرت الحاجة إلى فتح العديد من المدارس الرشدية(تعادل حالياً الدراسة المتوسطة) والاعدادية(المدنية منها والعسكرية) وأخيراً المدارس العالية وتحديداً كلية الحقوق التي جرى افتتاحها في العقد الأول من القرن العشرين.

شغلت قضايا التعليم حيزا كبيرا من اهتمام جريدة الرقيب، ولا يكاد يخلو عدد من اعدادها من خبر أو تعليق أو انتقاد للتعليم في العراق، ففي الوقت الذي تؤكد فيه على أهمية العلم والمعرفة من خلال ربطها بين "نهضة الأمة ومقدار تقدمها في العلم والمعرفة.. وإن ما وصلت له أوربا من تقدم يعود إلى اهتمامها بالعلم والمعرفة"، نجدها تقارن بين ما بلغ العرب قديماً من تقدم في العلوم والمعارف وحاضرهم اليوم من جهل وتخلف[١]، في حين نجدها في عدد أخر تبارك جهود والي بغداد(مدحت باشا ١٨٦٩ – ١٨٧٢م) في افتتاح عدد من المدارس الحديثة والتي "شكل افتتاحها ضربة للقوى المعارضة للتجديد واقتباس أساليب الغرب"[٢].

كما سلطت الجريدة الضوء على الدور الذي اضطلعت به المدارس التي قامت الارساليات التبشيرية[٣] بافتتاحها في عدد من الولايات العراقية في نشر العلم

---

[١] جريدة الرقيب ، العدد(١٦٠) في ٧ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(١٢٦) في ١١ جمادي الثاني ١٣٢٨هـ.

[٣] يعد التبشير إحدى الوسائل التي اعتمدتا الدول الأجنبية في تعزيز نفوذها في الدولة العثمانية، وكان العراق من ضمن الميادين التي نشطت وتنافست فيه البعثات التبشيرية الأجنبية الفرنسية والبريطانية والأمريكية. للاستزادة أنظر. سلامة حسين موسى، التبشير في العراق وسائله وأهدافه، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الشريعة،(جامعة بغداد، ١٩٨٥).

والمعرفة من جهة والدعوة إلى الحفاظ على اللغة العربية ونشرها من جهة أخرى[١]. ويلحظ أن الجريدة على الرغم من اشادتها بهذه المدارس إلا أنها نبهت القراء إلى الآثار السلبية لافتتاح مثل هكذا مدارس لعل أبرزها "العمل على اعداد الناشئة الذين يتعلمون في مدارسهم اعدادا غربيا في التفكير والمنهج وتعليمهم حب الأمم التي يدرسون في مدارسها وابعادهم عن تاريخ أمتهم بل انهم على طول المدى يفقدونهم لغتهم وجنسيتهم ووطنيتهم فضلا عن ذلك فأنهم يبتزون أموالهم..."[٢].

وفي الوقت الذي أكدت فيه الدولة العثمانية من خلال قانون المعارف الصادر سنة ١٨٦٩م على الزامية التعليم الابتدائي وضرورة نشره بين جميع طبقات المجتمع دون تمييز نجدها تفشل في وضع فقرات هذا القانون موضع التنفيذ بدليل كثرة الشكايات التي توالت على الصحف العراقية آنذاك، ومنها جريدة الرقيب، التي سلطت الضوء على الواقع المزري الذي تعيشه هذه المدارس من قلة اعدادها وبالتالي عدم قدرة الموجود منها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وتضرب الجريدة مثالا على ذلك بقولها: "ليس في جانب الكرخ سوى مكتب رشدي أسس منذ سنتين وعند تحويله هناك كان فيه(٢٥) تلميذا وقد بلغوا في السنة الثانية(٧٠) وفي السنة الحالية لحد اليوم دخل القيد(١٠٨) ... وتهافت الطلبة عليه مستديم ولا يسع أكثر مما جرى به ..."[٣]. فيما نشرت الجريدة وفي أعداد أخرى شكاوي الأهالي من افتقار مناطق أخرى إلى مثل هكذا مدارس[٤]. وتأثير هذه المشكلة على انخفاض نسبة المتعلمين والتي تكاد تصل في بعض المدن إلى ١%[٥].

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(١٧٣) في ١٩ شوال ١٣٢٨هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(١٦٠) في ٧ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٧٠) في ٣٠ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(٨٧) في ٢٦ محرم ١٣٢٨هـ.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(٧) في ١٨ صفر ١٣٢٧هـ.

لم تسلم المدارس الموجودة من انتقاد الجريدة التي ركزت مواطن الخلل في هذه المدارس بنقاط عديدة لعل أبرزها افتقار المدارس الموجودة إلى الملاكات التعليمية الكفوءة الحاصلة على شهادة من المعارف تؤهلهم للحصول على هذه الوظيفة الشريفة ..."[١]. وبالتالي تدهور مستوى هذه الكوادر، إذ كان التدريس في هذه المدارس وعلى حد قول الجريدة يتم من "قبل معلمين غير عارفين فيها يمزجون الحرف العربي بالتركي ويخلطونها بالنحو الفارسي"[٢]. والذي زاد من سوء الوضع التعليمي "قلة رواتب المعلمين وانقطاعها لعدة أشهر لاسيما وأن رواتبهم لا تكاد تكفيهم للخبز والماء ..."[٣]. وامام هذا الواقع المزري أمست هذه المدارس وحسب قول الجريدة "في حالة يرثى لها.. وبالتالي أصبحت معارف البلاد جميعها أولى بقراءة سورة الفاتحة ..."[٤].

كما تطرقت الجريدة إلى تعليم المرأة، إذ انتقد ثنيان(رئيس التحرير) في إحدى مقالاته تأخر تعليم الاناث فكتب قائلا: "إن حالة المرأة في مدينة بغداد يستحي القلم من تحريرها لأنه لا يوجد منهن واحدة من عشرة الآن تحسن القراءة ..."[٥]، وفي عدد آخر من الجريدة ناشد(ثنيان) الحكومة بضرورة اهتمامها بتعليم الاناث بالنظر "لأهمية ذلك في حياة الأسرة العراقية..."[٦].

كانت الدعوة إلى الاهتمام باللغة العربية وإحيائها واستعمالها في الحياة اليومية وفي التدريس إحدى أهم القضايا التي نادت بها جريدة الرقيب، إذ رأى(ثنيان) أن في جعل العربية لساناً رسمياً للحكومة "مما ينهض بتلك اللغة

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(١٦٤) في ١٦ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(٧) في ١٨ صفر ١٣٢٨هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٣) في ٢ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(٥٠) في ٨ رمضان ١٣٢٧هـ.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(٣٠) في ٢٦ جمادي الأخرة ١٣٢٧هـ.

[٦] جريدة الرقيب، العدد(٧) في ١٨ صفر ١٣٢٧هـ.

الشريفة نهضة يخضر بها عودها ... إذ لا ريب أن حياة كل أمة بحياة لغتها ..."[١].

لم تكتف الجريدة في إبراز اللغة العربية وقدسيتها، بل إنها بينت وفي أحد أعدادها "ضعف اللغة التركية وقلة انتشارها بين عناصر الدولة العثمانية واعتمادها على اللغة العربية التي أثرت فيها تأثيرا كبيرا لدرجة لا يمكن نكرانها"[٢]. وفي الوقت ذاته لم تقف جريدة الرقيب موقف المدافع عن اللغة العربية فحسب، بل وجهت نقدا لاذعا للعرب العاملين في المجلس العمومي لولاية بغداد الذين أيدوا الأتراك واقروا التدريس باللغة التركية ولم يطالبوا بالحفاظ على لغتهم الشريفة التي هي لغة القرآن الكريم، فقد شبهت الجريدة وفي إحدى مقالاتها أعضاء المجلس العمومي للولاية بـ "الخشب المسندة يتحركون على أهواء الوالي ورجال السلطة" وتساءلت الجريدة قائلة: "وإلا كيف يستطيع عنصر تركي واحد في المجلس من فرض رأيه على أحد عشر عضوا من أبناء البلاد لم يحسنوا هم أنفسهم التركية سوى واحد منهم مع هذا يقفون إلى جانب السلطة ضد رغبات لأبناء جلدتهم ..."[٣].

استمرت الجريدة في مناقشة هذه القضية استعرضت الانعكاسات السلبية لسياسة الاتحاديين على الطلبة، واصفة ذلك بالقول: "يتخرج الطلاب دون معرفة شيء من لغتهم أولا ودون إتقان التركية ثانيا وعدم استيعاب ومعرفة العلوم والمعارف التي درسوها ثالثا"[٤].

وسعيا من الجريدة لاصلاح التعليم في المدارس الرسمية، قدمت الجريدة مجموعة من المقترحات لعل أبرزها: "جعل التعليم باللغة العربية، وأن يتم اختيار المعلمين من الأكفاء يتقنون التعليم وكلهم إلمام باللغة العربية وتضلعوا في علومها،

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٩٦) في ٢٨ صفر ١٣٢٨هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(٦٠) في في ١٦ شوال ١٣٢٧هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٢) في ١٧ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(١٣٨) في ١٢ رجب ١٣٢٧هـ.

وإعطاء درس باللغة العربية في المدارس الرشدية والاعدادية والعالية، واختيار معلمين أكفاء لتدريسها وليس كما يتم التدريس وقتئذٍ من معلمين غير عارفين فيها يمزجون الحرف العربي بالتركي ويخلطونها بالفارسي"[١].

ثالثاً: نقدها للخدمات البلدية والصحية في العراق:

أ- الخدمات البلدية:

تعرف دائرة البلدية بأنها مؤسسة أوكل اليها مهمة ادارة الشؤون العائدة للبلدة، وبالتالي الشؤون العائدة لأهاليها الذين تجمعهم دواعي المنافع المشتركة والاحتياجات المتقابلة ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوة التشريعية بواسطة ممثليهم المنتخبين[٢].

استأثرت الخدمات البلدية باهتمام الجريدة التي تابعت وبشكل خاص أعمال المجالس البلدية الثلاث في بغداد[٣]، حيث طالبت الجريدة الأهالي بـ "لزوم انتخاب من يعلمون فيهم الكفاءة ... لأن مهمة أعضاء المجالس البلدية العمل على إصلاح الولاية واعمارها ونظافتها..."[٤].

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٧) في ٨ صفر ١٣٢٧هـ.

[٢] عبدالرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، مطبعة النجاح،(بغداد، ١٩٥٣)، ص١٨٠.

[٣] للتفاصيل، انظر: جريدة الرقيب، الأعداد،(١١) و(٥٥) و(١٠٩) في ١٤ ربيع الأول ٢٥ رمضان ١٣٢٧هـ،٢ رمضان ١٣٢٨هـ، ومن الجدير بالإشارة إلى أن أول بلدية جرى تأسيسها في بغداد كان في سنة ١٨٦٩م في جانب الرصافة، ونظرا لسعة المدينة وعدم امكانية البلدية من تأمين الخدمات والمهام اللازمة، فقد جرى تشكيل بلديتين اضافيتين سنة ١٨٧٨م، ولمزيد من التفاصيل حول تلك البلديات وتشكيلاتها الادارية. انظر: ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩ دراسة في أوضاعها الادارية والاقتصادية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب،(جامعة الموصل، ١٩٩٤)، ص٨١.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(١٣١) في ٢٢ جمادي الآخرة ١٣٢٨هـ.

كما تطرقت الجريدة إلى إحدى المشاكل الرئيسة التي واجهت البلدية منذ تأسيسها والمتمثلة بالعجز المالي الذي كان سبباً، وعلى حد قول الجريدة في "الحد من قيامها بالكثير من مهامها"[١].

ويلحظ أن البلدية لم تسلم هي الأخرى من انتقادات هذه الجريدة بسبب إهمالها وتقصيرها في اداء واجباتها سواءً في مجال خدمات التنظيف وانارة الشوارع واسالة الماء.. وغيرها واقتصار تلك الخدمات على بعض الشوارع والازقة..."[٢]. إذ أشارت(الرقيب) في معرض انتقاداتها تلك أن "تجاوزات أصحاب المحلات في الأسواق وعلى الطريق العام كثيرة إذ يخرج هؤلاء بضائعهم وحاجاتهم ويضعونها خارج محلاتهم على قارِعة الطريق، حتى ظن نتيجة لهذا الاهمال أن البلدية لا وجود لها، لولا وجود جملة من المأمورين والحراس يتقاضون رواتبهم الشهرية كل شهر، ويلحق بهم من خصصت لهم الدائرة معاشات أوفر باسم مفتشين، فهذه الأبنية تبنى والطرق تغتصب ... ولا يخبرون الدائرة النائمة..."[٣].

ولا يكاد يخلو عدد من أعداد الجريدة من شكاوى المواطنين حول تقصير البلديات، وكانت مشكلة انقطاع المياه إحدى أهم جوانب هذا التقصير، إذ أشارت الجريدة إلى أن "الماء الذي يجري في هذه الأنابيب إنما يجري يوم وينقطع أخر"[٤]. وفي عدد اخر نشرت(الرقيب) استغاثة أهالي مدينة النجف الأشرف نتيجة قلة الماء والعطش لأن: "الأغنياء لا يهمهم الأمر، ولو كان ثمن كيلة الماء بذهب، لأنهم

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٣) في ٢٠ محرم ١٣٢٧هـ. ومن الجدير بالذكر أن الضائقة المالية تعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي واجهت الدوائر البلدية، وكانت سببا في دمج دوائر البلدية الثلاث التابعة لولاية بغداد وفي دائرة واحدة للفترة المحصورة من ١٩٠٧ – ١٩٠٩م، إلا أن سرعان ما أعيد العمل بدوائر البلدية الثلاث ثانية وذلك سنة ١٩٠٩م، انظر: جريدة الرقيب، العدد(٤٨) في ١ رمضان ١٣٢٧هـ.

[٢] للتفاصيل، انظر: جريدة الرقيب، العدد(٧٩) في ٢٧ ذي الحجة ١٣٢٧هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٦٧) في ٢٣ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٤] المصدر نفسه.

يدفعون ذلك من ثرواتهم الطائلة ولكن البلاء كل البلاء على ضعيف الحال الذي لا يستطيع شراءه ولا يجد من يعطيه فهو يستغيث ولا يغاث"[١]. وأمام ضعف البلدية في أداء واجباتها، قامت ببيع أحد الخانات على أمل شراء ماكينة لجلب الماء للقضاء على المشكلة، ولم يكن هذا القول: "إلا إسكاتاً للناس وإرضاءً للرأي العام ولم تر حتى اليوم منها همة ولا يعلم أين صرفت تلك الدراهم"[٢].

كما اشارت الجريدة إلى الموقف السلبي الذي وقفته الدولة إزاء تشكيل بعض الأهالي للشركات لتزويد بعض الأحياء بالمياه، بقولها: "عقدت شركة بين كاظم باشا والحاج صالح الاسترباوي ويعقوب عيساني لمد أنابيب في القسم الذي لم يكن انابيب وقتئذ لاسالة الماء للبيوت، وسميت شركة ماء بغداد وحررت المقاولة بينهم وصدقت لدى محرر المقاولات وجلبت الانابيب ووصلت الولاية، فهل يقال أن هذا العمل لا يتم بعد هذه المعاملات"[٣]. في الوقت نفسه باركت الجريدة جهود بعض الأشخاص الموسرين لاستيراد عدد المكائن لتوفير الماء لبعض الأحياء. في ذات الوقت وجهت الجريدة انتقادها لعدم قيام البلديات بأداء واجبها بتعمير الجسور والتي كانت تدخل ضمن واجبات البلديات، وكثيرا ما نشرت شكاوى الأهالي المستمرة من الوضع المتردي الذي أمست عليه هذه الجسور[٤]. ودللت(الرقيب) على ذلك عندما أوردت مثلا قالت: "إن الجسرين الممتد أحدهما على سوق البزازين فوق باب الخان الشهير(بخان كبة) والآخر على السوق المذكور فوق مدخل سوق القزازين مكسورين ولهما مدة على هذه الحال"[٥].

كما حاولت الجريدة لفت أنظار السلطات المحلية، عندما حملت إحدى مقالاتها عنوان:(لحضور مقام الولاية الجليلة)، ومما جاء فيها: "جئناكم اليوم

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(١٧٠) في ٣٠ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٦٥) في ١٨ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(٥) في ٤ صفر ١٣٢٧هـ.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(١٧٠) في ٣٠ رمضان ١٣٢٨هـ.

راجين على ألسنة العموم الأمر بصورة الجد والاهتمام في اجراء توحيد الأوزان والمقاييس في الولاية وتوابعها ... فإن لم تقوموا بذلك ... فستكونون السبب في ابقاء الفقراء مغدورين ولا يمكن أن ترضوا ذلك ..."[١]. وفي ذات الوقت سلطت الجريدة الضوء على جانب سلبي آخر أثبتت فيه البلدية تقصيرها ألا وهو "عدم العناية بتنظيف الازقة والشوارع"[٢].

ب- الخدمات الصحية:

عانى العراق طيلة خضوعه للسيطرة العثمانية من تردي الحالة الصحية، إذ خيم عليه الفقر والجهل والمرض، وكانت الحالة الصحية غاية في التدهور والانحطاط، مما أدى إلى انتشار الخرافات والشعوذة والدجل للعلاج بين الناس.

نالت الصحة خيرا من اهتمام الجريدة، ففي أحد أعدادها تابعت وبشيء من التفصيل جهود والي بغداد(نجم الدين ملا ١٩٠٨-١٩٠٩م) في اعادة اعمار مستشفى القرباء[٣] فقد قادت الجريدة حملة واسعة لجمع التبرعات لاعمار هذه المستشفى[٤]، إدراكا من الجريدة بأهمية الدور الذي من الممكن الذي تضطلع به هذه المستشفى في معالجة الأهالي[٥]. إلا أن هذه المستشفى سرعان ما سجلت تراجعا واضحا ففي إحدى اعدادها انتقدت(الرقيب) قلة كوادر هذه المستشفيات، قائلة: "هذا المحل يحتوي اليوم على نحو(٦٠) مريضا فهل من الإنصاف والعدل

---

[١] التكريتي، المصدر السابق، ص٩١.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(٢) في ١٣ محرم ١٣٢٧هـ.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٦٧) في ٢٣ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٤] يعود الفضل في انشاء هذا المستشفى إلى والي بغداد مدحت باشا(١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، والتي قام بتشييدها في الحديقة التابعة لوقف مدرسة سليمان باشا في محلة سوق الحديد.

[٥] للتفاصيل حول قوائم المتبرعين، انظر: جريدة الرقيب، العدد(٧) في ٨ صفر ١٣٢٧هـ.

بقائهم مع وجود طبيب واحد[١]. وفي عدد اخر تعزو الجريدة سبب تأخير خدمات هذا المستشفى إلى قلة كفاءة مديرها"[٢].

كما تابعت(الرقيب) وعلى صفحاتها نشر التعليمات التي كانت تصدرها السلطات الصحية للحد من انتشار كثير من الأمراض السارية، في الوقت نفسه حاولت الجريدة تقديم عدد من الدراسات التثقيفية التي تتولى توعية السكان بأي من هذه الأمراض من خلال نشر أسباب هذه الأمراض وعلاماتها والتدابير التي من الممكن اتخاذها للوقاية منها[٣].

رابعاً: موقفها الناقد للأوضاع العامة في العراق:

احتوت جريدة الرقيب على معلومات تفصيلية ودقيقة عن الجيش والشرطة[٤]، كما استعرضت الجريدة الجهود التي بذلتها الدولة لتطويرها[٥] وزيادة أعدادها وتزويدها بالمعدات الجديدة[٦]. كما ناقشت الجريدة وفي أعداد أخرى عددا من السلبيات التي عانت منها هذه القوات بعدد من المهمات خارج البلاد، وفشلها في توطيد الأمن والاستقرار[٧].

وفي(الرقيب) معلومات تفصيلية عن التشكيلات الادارية في الولايات العراقية[٨] واخبار العشائر العراقية ونشاطاتها الاقتصادية وعلاقاتها مع الحكومة[٩]

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(١٦٠) في ٧ رمضان ١٣٢٧هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(١٦٣) في ٢٤ رمضان ١٣٢٧هـ.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(١٠) في ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(١٢٧) في ١٣ جمادي الاخرة ١٣٢٨هـ.

[٦] جريدة الرقيب، العدد(١٣١) في ٢٢ جمادي الاخرة ١٣٢٨هـ.

[٧] جريدة الرقيب، الأعداد(٤٨)،(٥٥) في ١، ٢٥ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٨] جريدة الرقيب، العدد(٨٧) في ٢٦ محرم ١٣٢٨هـ.

[٩] جريدة الرقيب، العدد(٤) في ٢٧ محرم ١٣٢٧هـ.

وأخبار القضاة[١]، والضرائب[٢]، ومعلومات تفصيلية أخرى لا يمكن لدارس تاريخ العراق الحديث الاستغناء عنها.

كرست الجريدة جانبا من اهتمامها بطرق المواصلات ووسائلها[٣].ويدخل في هذا الميدان متابعة الجريدة لأخبار ونشاطات الشركة العثمانية للنقل النهري والتي عرفت بـ "الإدارة النهرية العثمانية"، التي احتكرت النقل في نهر دجلة[٤]. ودخلت نتيجة لذلك في منافسة مع الشركة الانكليزية(لنج)[*]، وأمام محاولة بريطانيا المستمرة للهيمنة على نشاطات هذه الشركة، نظمت جريدة(الرقيب) حملة صحفية أثارت فيها الرأي العام في بغداد ضد هذا المشروع بل أنها ذهبت إلى أبعد من ذلك، ففي إحدى مقالاتها تحت عنوان:(الادارة النهرية وأمر بيعها)، اعتبرت فيه بيع الادارة النهرية إلى بريطانيا خروج نهري دجلة والفرات بل عموم العراق من سيادة الدولة العثمانية إلى سيادة شركة(لنج)[٥]. في نفس الوقت حثت الجماهير على ضرورة رفع المضابط الاحتجاجية لمعارضة هذا المشروع، تلك المعارضة التي قادت الحكومة في النهاية إلى التخلي عن هذا المشروع[٦].

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٨٧) في ٢٦ محرم ١٣٢٨هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(١٠) في ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

[٣] جريدة الرقيب،الأعداد(١٢)و(٧٩)في١٧ربيع الأول و٢٧ذي الحجة ١٣٢٧هـ.

[٤] لمزيد من التفاصيل حول تأسيس الإدارة النهرية العثمانية ونشاطاتها، انظر: هيثم علوان مصطفى العزي، ادارة بحرية العثماني من خلال جريدة الزوراء ١٨٦١ – ١٩١٤م، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،(بغداد، ١٩٩٥).

[*] يرقى تأسيس هذه الشركة إلى سنة ١٨٦١م برأسمال قدره(١٥,٠٠٠)باون استرليني حيث احتكرت الملاحة في نهر دجلة حتى وصل رأسمالها قبيل الحرب العالمية الأولى(١٠٠,٠٠٠) باون استرليني، لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق١٦٠٠– ١٩١٤م،(القاهرة،١٩٦٨)،ص ص٣٦– ٤٧.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(٧٣) في ٣ ذي الحجة ١٣٢٧هـ.

[٦] جريدة الرقيب، العدد(١٦٧) في ٢٣ رمضان ١٣٢٧هـ. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا حاولت الهيمنة على نشاطات الشركة العثمانية من خلال دمج الشركة الإنكليزية بالإدارة

باركت(الرقيب) جهود بعض البيوتات التجارية لتأسيس شركات وطنية تعتمد على رؤوس الأموال الخاصة لمنافسة الشركة الأجنبية[١].

كما تابعت الجريدة وبشيء من التفصيل جهود بعض ولاة بغداد للارتقاء بخدمات النقل البري لا سيما المشروع المعروف بـ(تراموای بغداد – الكاظمية)[٢]. كما اثنت الجريدة على المحاولات التي يبذلها بعض الأهالي لتأسيس شركات نقل أهلية[٣].

أثارت(الرقيب) مشكلة تأخر وصول البريد، محاولة لفت أنظار المسؤولين لهذه المشكلة عبر نشر عدد من الشكاوى، بقولها: "... لم تزل الشكايات ... كربلاء والنجف والحلة من عدم انتظام إرسال الكتب والجرائد يوميا ..."[٤].

تابعت الجريدة نشاط الصحافة والصحفيين، على اعتبار أن الصحافة وحسب رأي الجريدة: "هي واحدة من مظاهر نهضة الأمم والشعوب ودليل واضح على تقدمها وتطورها، فهي لسان الأمة وترجمان أفكارها الذي يدافع عن حقوقها، وهي بالمرصاد لمن يريد بها سوءاً"[٥]. وتأسيسا على ما تقدم انتقدت جريدة(الرقيب) اعتقال السلطات العثمانية لعدد من الصحفيين ومنهم الصحفي عبد الرزاق أفندي

النهرية، تلك الفكرة التي حظيت بموافقة الحكومة العثمانية، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عطل تنفيذها، إذ سرعان ما قامت الدولة العثمانية بالاستيلاء على جميع بواخر الشركة لاستخدامها في الأغراض العسكرية، انظر: مجلة لغة العرب، ج١٠، جمادي الأولى ١٣٣٢هـ، نيسان ١٩١٤م، ص٥٦٠.

[١] جريدة الرقيب، العدد(١٦٧) في ٢٣ رمضان ١٣٢٨هـ.

[٢] يرجع تأسيس هذا المشروع إلى سنة ١٨٦٩م واستمر في العمل حتى اربعينات القرن العشرين، جاسم محمد العدول، تاريخ شركة تراموای بغداد – الكاظمية ، مجلة التربية والعلم ، العدد(١٧)،(الموصل، ١٩٩٥)، ص ص١٦٤-١٧٧.

[٣] جريدة الرقيب، العدد(١٣١) في ٢٢ جمادي الاخرة ١٣٢٨هـ.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(١٧٢) في ٧ شوال ١٣٢٨هـ.

[٥] جريدة الرقيب، العدد(٨٥) في ١٩ محرم ١٣٢٨هـ.

صاحب جريدة(الانقلاب البغدادية)[١]. وحسين فريد صاحب(جريدة الارشاد) حيث طالبت الجريدة باطلاق سراحهم[٢]. كما وقفت الجريدة إلى جانب الصحفي المعروف سليمان فيضي[*]، خاصة بعد تعرضه للضرب أثناء نشره معلومات عن "الجندرمة" وأعمالها في البصرة، حيث تصدرت الجريدة في مقالة لرئيس التحرير (عبد اللطيف ثنيان)، حملت عنوان: "حادثة البصرة – الجندرمة – واستبدادها أمام الصحف"، تناول فيها(ثنيان) تطورات القضية[٣]. وانتقدت الجريدة أيضا وعلى لسان رئيس تحريرها(ثنيان) نفسه، إجراءات السلطات الحاكمة والقاضية بوضع صحف البصرة تحت مراقبة مدير مطبعة الولاية، بقوله: "أي ثمرة نجنيها من الإصلاح إذا حجر على الصحافة وهي لسان الأمم ومدرستها والسائرة في سبيل الرقي والتربية"[٤].

كما تولت الجريدة نشر مقالات وقصائد عدد من الأدباء والشعراء العراقيين المعروفين والتي انتقدوا من خلالها بعض الظواهر السلبية المبتذلة والتي لا تمت بصلة للقيم والأعراف التي سادت المجتمع العراقي، فعلى سبيل المثال، نشرت الرقيب قصيدة للشاعر (معروف الرصافي) تحت عنوان(بغداد بعد الدستور)، والتي جاء فيها:

أرى بغداد تسبح في الملاهي

---

[١] جريدة الرقيب، العدد(٣٥) في ١٤ رجب ١٣٢٧هـ.

[٢] جريدة الرقيب، العدد(٣٦) في ١٨ رجب ١٣٢٧هـ.

[*] صحفي معروف ولد سنة ١٨٨٥م، أصدر أول جريدة باللغة العربية في البصرة وتدعى(الايقاظ) له عدة مؤلفات منها(التحفة الايقاظية في الرحلة الحجازية سنة ١٩١٣م) و(الرواية الايقاظية سنة ١٩١٩م) و(البصرة العظمى سنة ١٩٤٦م)، توفي سنة ١٩٥١م، للاستزادة، انظر: فيضي، المصدر السابق.

[٣] عبد المنعم أبو السعد، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى ١٩١٧م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات(٣٣٦)، دار الحرية للطباعة،(بغداد، ١٩٨٣)،ص٢٥.

[٤] جريدة الرقيب، العدد(٩٠) في ٧ صفر ١٣٢٨هـ.

وتعبث بالأوامر والنواهي

وأرفق بهذه القصيدة نقد الجريدة ممثلة برئيس تحريرها للأبعاد السلبية لهذه الظواهر[١]. في الوقت نفسه عنيت الجريدة بانتقاء بعض الأبيات الشعرية لتكون عناوين لبعض مقالاتها مثل امتداحها لأحد الموظفين بمقال تحت عنوان "الرجال صناديق مقفلة"[٢].

لم تسلم الجريدة من الانتقاد كونها تتناول الموضوعات ببساطة دون تدقيق وعناية باللغة بل تتعامل معها بشكل عام متبعة في ذلك الأساليب الصحفية القديمة التي يسودها الاطناب والبيان والبديع، ويدافع(ثنيان) عن اسلوب الجريدة في معرض رده على منتقدي سياسة الجريدة، بقوله: "بلغنا أن بعض الأدباء ... أخذ ينتقد(الرقيب) لعدم مطابقته لفني البيان والبديع ... ونسوا قولنا في العدد الأول، اننا لا نريد أن نحرر تحريرا مرصعا بحيث لا تفهمه العوام بل نريد افهام العوام أكثر من الخواص ... فليعلموا أن الرقيب لا تلتفت إلى نقدهم..."[٣].

تعطيل جريدة الرقيب:

كان لمقالات(الرقيب) الجريدة الأثر الواضح في الأوساط الشعبية كجريدة تتسم بالجرأة والنقد، حيث لاقت من الإقبال والرواج ما لم تنله أية جريدة في ذلك، الأمر الذي لم يرق للسلطات آنذاك ممثلة بوالي بغداد آنذاك(ناظم باشا) الذي استدعى رئيس تحريرها(عبد اللطيف ثنيان) محذرا إياه من حملة الانتقاد التي كانت تشنها صحيفته، وقد أشار(ثنيان) في إحدى أعداد الجريدة إلى ذلك الموقف السلبي الذي انتهجه البعض من الجريدة بقوله: "... لابد هنا أن نشير إلى بعض العمال

---

[١] فخري الزبيدي،(بغداد من سنة ١٩٠٠حتى ١٩٣٥م)،ج١،دار الحرية للطباعة،(بغداد، ١٩٩٠)، ص٢١.

[٢] من المفيد بالاشارة إلى أن أصل المقولة بيت شعري جاء فيه:

أن الرجال صناديق مقفلة ومـــا مفاتيحهـــا إلا التجـــارب

انظر: التكريتي، المصدر السابق، ص٩١.

[٣] انظر،المصدر نفسه، ص٩١.

والموظفين الذين انتقدنا اعمالهم، أنهم على خطأ من سوء ظنهم بنا ورميهم إيانا بالشذوذ عن الحق فيا انتقدناهم زاعمين أنه كان تشفيا منهم لذنب حسبوه علينا وأنه وذمة الحق لبهتان عظيم ..."[١].

وأمام الضغوط المستمرة تجاه الجريدة اضطر(ثنيان) إلى تعطيل جريدته، حيث صدر العدد الأخير منها في ١٤ تشرين الأول ١٩١٠م، إلا أن ذلك الاجراء لم يوقف ملاحقة السلطات لـ(ثنيان) تلك الملاحقة التي أجبرته على ترك العراق سنة ١٩١١م، حيث اتخذ من جدة محطة اولى له، ثم تنقل بين الحجاز والاستانة، وسجل(ثنيان) سبب اجباره على ترك البلاد ضمن رسالتين بعث بهما إلى انستاس الكرملي[٢]، يقول في احداها أنه: "لم يرتكب ذنبا ... سوى مقاومة الاستعباد والمستبدين، وخدمة الوطن وحب ترقيته..."[٣]. عاد ثنيان إلى العراق بعد عزل الوالي ناظم باشا، حيث اشتغل بالأدب والكتابة ونائباً في البرلمان العراقي حتى وفاته سنة ١٩٤٠م[٤].

الخاتمة

مثل اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ بداية عهد جديد في الحياة الثقافية للعراق ومن ضمنها الصحافة، حيث ظهرت عدة صحف جاوزت الخمسين صحيفة، كتبت في مختلف المواضيع السياسية والأدبية والثقافية، صدر معظمها

---

[١]جريدة الرقيب، العدد(٩) في٣ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

[٢]انستاس الكرملي:من مواليد١٨٩٤م تلقى دروسه في مدارس الأباء الكرملين وفي العشرين من عمره أرسل إلى بيروت ليدرس في كلية الأباء اليسوعيين،أتقن العديد من اللغات، له العديد من المؤلفات في اللغة والتاريخ والملل والبلدان.منح أوسمة عديدة من الملوك ورؤساء الحكومات الأجنبية، للتفاصيل، أنظر: بصري،المصدر السابق، ص ص٢٢-٢٣.

[٣]شكري محمود نديم، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية(١٩٠٨ – ١٩١٨م)، دراسة مرحلة تاريخية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥) ص١٣٨.

[٤]لمزيد من التفاصيل أنظر: بصري، المصدر السابق، ص٧٩.

باللغتين العربية والتركية، ومن بين هذه الصحف ظهرت جريدة الرقيب(١٩٠٩-١٩١٠) لتحتل مكاناً بارزاً بين الصحف الصادرة آنذاك.

حرصت الجريدة على متابعة مجمل أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل مارست(الرقيب) دوراً بارزاً في مجال نقدها لمجمل هذه الأحوال، ولا يكاد يخلو عدد من أعدادها من خبر أو تعليق أو انتقاد لبعض الجوانب الخدمية كالتعليم والصحة والبلديات وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى.

كما أفردت(الرقيب) جانباً من اهتمامها للدفاع عن اللغة العربية حيث وجدت فيها خير وسيلة لنهوض الأمة وانقاذها من الظلام الذي كانت تعيش فيه طيلة قرون عديدة، كما انها ربطت بين ضعف اللغة وضعف الأمة، لأنها تمثل الاساس المتقدم على بقية العناصر في بناء القومية العربية. وأخيراً ... لابد لنا من القول بان جريدة(الرقيب) لم تنشأ لمقاصد شخصية أو سياسية معينة، بل هي وليدة مبدأ سامٍ جاهدت في سبيله وقد تجسد ذلك في نوعية المقالات والموضوعات التي تناولتها.

ABSTRACT
Baghdad Observer as a Model for Critical Journalism
A.D. 1909-1910

Dr. Luma A. MusTafa(*)

Journalism is one of the source which we have to rely on in writing the history of modern Iraq. It contains essays that reflect the people view points, their problem, the weakness of their social Political, and cultural reality. The research aims at shedding light on an important Period of Iraqi Journalism, namely, that period which followed the Ottoman constitution.

I have chosen the ((Observer)) newspaper as a sample of the criticizing journalistic one during that period. This newspaper was regarded as the most bold newspaper in spite of its short age(1909–1910 A.D). It criticized the public bad condition of the Iraqi people and covered all the political, economic, social, and Cultural situation. But this newspaper paid the cost for its policy. It was subjected for observing by the authorities. In addition to that its editor – in – chie (Abdullatif Thenyan) was arrested and then he lockout the newspaper and abandoned the Country.

(*) University of Mosul /College of Arts / Dept. of Histoy.